وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

ينظم مشروع البحث التكويني PRFU

"الجوانب القانونية لعقود نقل التكنولوجيا ودورها في ترقية الاقتصاد الوطني

في ظل الرؤية الحديثة لمنظومة الاستثمار"

تحت إشراف مخبر القانون البحري والنقل بالتعاون مع المدرسة العليا لإدارة الأعمال بتلمسان

ملتقى وطني بعنوان: "عقود الاستثمار التكنولوجي بين تحديات الاستقطاب ورهانات التنمية"

بتاريخ 2023/06/10

- الرئيس الشرفي: أ.د مغاشو مراد، مدير جامعة تلمسان
- المشرف العام: أ.د بن طيفور نصر الدين، عميد الكلية
- المنسق العام المشترك: د. واعلي جمال، مدير المخبر
  د. سعيدي طارق، مدير المدرسة العليا لإدارة الأعمال
- رئيسة المشروع: د. بن عزوز ربيعة
- رئيسة الملتقى: د. بن عزوز ربيعة
- رئيسة اللجنة العلمية: د. بن قلة ليلى
- رئيس اللجنة التنظيمية: د. لبيك شوقي

إشكالية الملتقى

إلى أي مدى تساهم عقود نقل التكنولوجيا في تحقيق التنمية الاقتصادية وما هي مكانتها في منظومة الاستثمار في الجزائر؟

وهل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالة لنقل التكنولوجيا الأجنبية؟

أهداف الملتقى

إسهاماً في الجدل العلمي حول هذا الموضوع ورغبةً في معالجة هذا الموضوع ارتأت فرقة PRFU تحت عنوان:

"الجوانب القانونية لعقود نقل التكنولوجيا ودورها في ترقية الاقتصاد الوطني في ظل الرؤية الجديدة لمنظومة الاستثمار"

تنظيم ملتقى وطني بهذا الشأن يهدف إلى:

- ✓ **تعزيز دور عقود نقل التكنولوجيا في سبيل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.**
- ✓ **مناقشة النصوص القانونية التي لها علاقة بعقود نقل التكنولوجيا في الجزائر لاسيما قانون الاستثمار الجديد.**
- ✓ **معرفة مدى كفاية القواعد العامة في المنظومة القانونية في الجزائر من استيعاب الآلية التي تتضمنها عقود نقل التكنولوجيا.**
- ✓ **عرض نماذج تطبيقية لمدى استفادة بعض الشركات الجزائرية من نقل التكنولوجيا مثل شركة سوناطراك.**

مخبر القانون البحري و النقل
العدد رقم : 54

عقود الاستثمار التكنولوجي

بين تحديات الاستقطاب ورهانات التنمية

ديباجة الملتقى

نتيجة الأسلوب الدعائي الكبير والمكثف للشركات المتعددة الجنسيات ساد اتجاه خاطئ في الدول النامية مفاده بان التكنولوجيا سلعة تباع وتشترى كأي سلعة أخرى وهذا بدوره أدى إلى تصور آخر خاطئ وهو أن حيازة التكنولوجيا يأتي عن طريق شراء وامتلاك الآلات والمعدات والتجهيزات التكنولوجية الحديثة وبهذا سارعت الدول النامية إلى شراء الآلات والتجهيزات الحديثة ولكن الواقع أثبت ومازال يثبت أن هذا لم يحقق النقل المرجو من التكنولوجيا ومن هنا ظهر مفهوم جديد لنقل التكنولوجيا يكون بنقل المعارف الفنية والأسرار التجارية وكفاءات معينة مع تقديم المساعدة الفنية من المانح إلى المتلقي لقاء أتاوات معينة وهذا ما سيوف يساهم بشكل كبير في ترقية الاقتصاد الوطني لأي دولة.

ومن هنا نستنتج أن عقد نقل التكنولوجيا هو اتفاق يتعهد بمقتضاه مانح التكنولوجيا بأن ينقل بمقابل معلومات فنية إلى متلقي التكنولوجيا لاستخدامها في طريقة فنية خاصة لإنتاج سلعة معينة أو تطويرها أو لتركيب أو تشغيل آلات أو أجهزة أو لتقديم خدمات معينة.

وترتيباً على ذلك فإن عملية نقل التكنولوجيا تثير في الواقع ظاهرتين هما:

- **الأولى**: اقتصادية تتمثل في توفير الإمكانيات اللازمة للتنمية من أموال مادية ومعنوية ويعتبر هذا البعد الاقتصادي هو مصدر العملية القانونية.
- **الثانية**: قانونية تتمثل في تقنين وتنظيم عملية نقل التكنولوجيا

ويُعتبر عقد نقل التكنولوجيا خياراً استراتيجياً يفضله المتعامل الاقتصادي الأجنبي رغم توافر إمكانية وشروط الاستثمار المباشر في الدولة المستقبلة لعدَّة أسباب، منها:

- تجنُّب مخاطر الاستثمار المباشر مثل التأميم ونزع الملكية للمنفعة العامة والمصادرة.
- قلَّة الموارد المالية اللازمة للاستثمار المباشر في الدولة المضيفة، والرغبة في التوسع السريع في عدد

برعاية مشتركة بين
مخبر القانون البحري والنقل
المدرسة العليا لإدارة الأعمال
Laboratoire de Droit Maritime et des Transports TLEMCEN

عقود الاستثمار التكنولوجي

بين تحديات الاستقطاب ورهانات التنمية

كبير من الأسواق في وقت قياسي، وهذا غير ممكن تحقيقه عن طريق الاستثمار المباشر.

كما يسمح هذا العقد لمورد التكنولوجيا من خلال الأتاوى التي يتحصل عليها من المتلقي، استرجاع المبالغ التي صرفها بهدف امتلاك العلامة التجارية وزيادة شهرتها، وكل مصاريف جهود البحث العلمي والتوصل للمعرفة الفنية محل العقد.

أما بالنسبة للمتلقي فإن هذا العقد يساعده على التغلغل في الأسواق بشكل أسرع وأكثر أماناً من خلال الاستفادة بمعرفة فنية مختبرة تعطيه ميزة تنافسية على غيره من التجار دون تكبد نفقات أبحاث وتجارب علمية معينة من أجل الوصول إلى هذه المعرفة الفنية، ومن خلال علامة تجارية مشهورة وموجودة مسبقاً دون اللُّجوء إلى إنشاء علامة تجارية جديدة قد لا تسمح بجذب الزبائن، وبهذا العقد يستطيع المتلقي تكرار النجاح الذي حقَّقه المانح في هذا المشروع.

وليس هذا فحسب فقد يساهم عقد نقل التكنولوجيا بفوائد عديدة حتى على الاقتصاد الوطني لأي دولة كتشغيل الأيدي العاملة، وزيادة الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورفع جودة المنتج المحلي وبالتالي زيادة الطلب عليه عن طريق تحفيز الأعوان الاقتصاديين المحليِّين من أجل منافسة المنتج الأجنبي، رفع كفاءة اليد العاملة الوطنية من خلال التدريب التي تتلقاه في المشاريع القائمة والمعرفة الفنية المنقولة.

ومن هذا المنطلق ومن هنا تظهر أهميَّة دراسة عقود نقل التكنولوجيا خاصَّة في ظل التَّطور الاقتصادي الذي نعيشه وظهور ما يُسمَّى بالعولمة وتنوع وتعدُّد عقود الأعمال ووسائل الاستثمار ونقل التكنولوجيا، فأصبح من المهم اختيار الوسائل المناسبة التي تحقق فوائد لكل الأطراف، لاسيما الدفع بعجلة التنمية الوطنية وتحقق التطوُّر الاقتصادي وتحقيق رضا جمهور المستهلكين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية في ظلِّ تبني سياسة اقتصاد السُّوق وجذب الاستثمارات الخارجية، حيث يعتبر هذا العقد أداة مهمة وفاعلة في دعم هذا التوجه. خاصةً في ظل التوجه الحديث للدولة في إصلاح منظومة الاستثمار وتشديد السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على ضرورة ترقية الاستثمار في الجزائر وتقديم جميع التسهيلات ومحاربة كل أوجه البيروقراطية.

برعاية مشتركة بين
مخبر القانون البحري والنقل
المدرسة العليا لإدارة الأعمال